

أكبر بنك بريطاني ينسحب من تمويل ديون بمليارات الدولارات لإسرائيل



الجمعة 16 أغسطس 2024 10:13 م

▲ وضع بنك باركليز، أكبر بنك بريطاني، خططًا للانسحاب من مزادات السندات الحكومية المستقبلية لـ الاحتلال الإسرائيلي، التي تستهدف شراء ديون الحكومة بمليارات الدولارات، تخوفًا من تعرض البلاد لضغط من النشطاء المؤيدين لفلسطين، وفقًا لتقرير فينانشال تايمز.

وكان البنك البريطاني، وهو أحد سبعة بنوك أجنبية تساعد حكومة إسرائيل في بيع ديون جديدة، قد استعد لمغادرة السوق في الأسابيع الأخيرة كجزء من محاولة لتهدئة الانتقادات بشأن علاقاته مع إسرائيل أثناء الحرب في غزة.

ومساء الثلاثاء، وبعد المزيد من المناقشات الداخلية، أبلغ باركليز المسؤولين الإسرائيليين أنه يخطط لمواصلة العمل كمتعامل رئيسي، حيث يعمل جنبًا إلى جنب مع بنوك دولية أخرى مثل جولدمان ساكس وجيه بي مورجان تشيس ودويتشه بنك.

وقالت يالي روتنبرج، المحاسبة العامة الإسرائيلية: نحن نقدر بيان البنك الذي يؤكد التزامه المستمر تجاه دولة إسرائيل.

مقاطعة إسرائيل

وأضافت روتنبرج: من الأهمية أن تختار المؤسسات المالية العالمية الرائدة، مثل باركليز، مقاومة مقاطعة إسرائيل ودعم حقها المشروع في الدفاع عن النفس كديمقراطية غربية رائدة.

وقال باركليز إنه يستعد للرد على أحدث طلب إسرائيلي لتقديم عطاءات على بيع سندات التالى، والذي من المقرر الأسبوع المقبل.

وباعت إسرائيل مليارات الدولارات من الديون للمساعدة في تمويل العجز الحكومي المتزايد الناجم عن حربها مع حماس، بما في ذلك بيع سندات دولية قياسية بقيمة 8 مليارات دولار في مارس.

وتعرض البنك البريطاني المقرض لضغوط متزايدة من الناشطين المؤيدين للفلسطينيين، الذين دعوا إلى مقاطعة البنك بسبب الاستثمارات المزعومة في شركات الدفاع التي تزود قوات الدفاع الإسرائيلية بالأسلحة.

واستهدف المحتجون عددًا من فروع البنك في مختلف أنحاء المملكة المتحدة، وحطموا النوافذ أو لطموها بالطلاء الأحمر.

وقالت باركليز في وقت سابق، إنها تتاجر في أسهم الشركات لصالح العملاء لكنها لا تستثمر فيها بشكل مباشر.

وفي يونيو، أوقفت باركليز خطط الرعاية لعدد من المهرجانات الموسيقية بعد أن هدد العديد من الفنانين بمقاطعة الفعاليات.

وتأتي مراجعة باركليز لأعمالها في إسرائيل وسط تداعيات اقتصادية وتجارية أوسع نطاقًا نتيجة للحرب.

وفي يونيو قالت كولومبيا إنها علقت صادراتها من الفحم إلى إسرائيل احتجاجًا على الصراع.

فيما أعلنت وكالة فيتش، يوم الاثنين الماضي، أنها خفضت تصنيف ديون البلاد إلى A من A-plus، مشيرة إلى المخاطر الجيوسياسية الناجمة عن الحرب، كما اتخذت موديز وستاندرد آند بورز جلوبال خطوات مماثلة.